المقاومة ومتطلبات ما بعد الحرب

د. محمد نعمة*

■ ان ما يقال في لبنان حول «الانتصار أو الهزيمة» أو «التصدي والفشل»، أو عن «المستفيد الفعلي من هذه الحرب أو من نتائجها» قد يكون قسم كبير منه سفسطة اعلامية في لعبة التجاذب اليومي بين قواه المتصارعة، وهو بعيد كل البعد عن التجرد أو البحث الموضوعي.

الا أن خروج الطرف المقاوم واقفا متماسكا فان هذا يبدو جليا للخصوم وللأصدقاء مما أدى بالبعض للتساؤل عما تؤول وجهته أو توجهه أثناء الهدنة أو في زمن السلم. هنا من الضروري معرفة أن كل الحروب لها مفاعيلها وارتجاجاتها وبالتالي تداعياتها.

فالعمل على أساس أن ما حدث على الجبهة يبقى عديم الأثر والتأثير في الخلف أو الاعتقاد بذلك فهذا هو الوهم بعينه. لذلك يبدو من الطبيعي أن تسعى القوى التي لم تشارك أو لم تؤيد المقاومة للصّد أو للتخفيف من انعكاسات الحرب على ميزان القوى وتجلياته السياسية، وأيضا فان القوى المؤيدة للمقاومة من حقها الطبيعي أن تعمل على تغيير ميزان القوى الداخلي هذا، كثمرة لمراهنتها ولاصطفافها خلف المدافعين عن الجنوب.

الا أن المقاومة اذا أرادت أن توظف خروجها المتماسك والقوي هذا في مشروع سياسي كلي أو جزئي فان عليها قبلاً أن لا تندفع نحو المنطق السياسي للفعل ورد الفعل، والذي بأقصاه لن ينتج الا اشباعا آنيا هزيل الأثر، ثم عليها الانكباب وبشكل ملح على مقاربة استحقاق ثلاثي الدوائر المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، هذا ولو أن هناك الكثير من الجهود «المتعددة الجنسيات» احتشدت وعملت من اجل فكفكتها.

الدائرة اللبنانية، صحيح انه من حق أية فئة لبنانية تثبيت أو تغيير ميزان القوى وتعبيراته السياسية العامة. الا انه يتوجب عليها البقاء تحت سقف الانتماء للوطن الواحد والحفاظ على رباط الوحدة بين بنيه. هذا وعلى المقاومة التي أظهرت من الكفاءات والقدرات والتضحيات من اجل الدفاع عن الوطن أن تقدم مثالها وادراكها لماهية المواطنة من حيث العلاقة بين الطائفة والوطن، الطوائف والدولة، الفرد والطائفة، والمواطن والوطن، هذا ولو أن القوى الأخرى قد فاتها القيام بذلك أو كانت مترددة أو عاجزة. على المقاومة والتي قدرت وشكرت اللبنانيين احتضانهم «لأهلها» أن توضح كيف ستكون رؤيتها لملاقاة الآخرين عامة والمسيحيين خاصة الذين استطاعوا أن ينجزوا قفزة تاريخية في تفهمهم وتأييدهم للمقاومة.

ان ملاقاة الآخرين لن تحدث الا عبر الامساك بناصية المواطنة المتفق عليها والمحبوكة من كل المواطنين وهذا لا يُنجز الا في حالة ترسيخ وتعزيز منطق التسويات بين الذات والآخر في الوطن الواحد والقانون الواحد. ففي التسوية بين المواطنين ليس ثمة اثم أو تناقض بين المصلحة الفئوية أو الحزبية المحدودة أو الذاتية البحتة وبين الاحترام المتبادل بين فئات وأفراد مجتمع ما، لا بل انه يمكننا القول بأنه ليس ثمة حرية أو حتى ثقة دون هذا التزاوج بين مصلحة الذات والاعتراف بمصالح الآخرين. هذه الحرية تأخذ معناها القيمي والأخلاقي من هذه التسوية الرمزية عينها، تسوية تقوم قبل كل شيء على الحق بالأمن لكل من الذات والآخر. أعطيك أمنا تعطيني حريتي أو حقي بها. أعطيك حريتك تعطيني امني أو شعوري به. هنا «الثقة المتبادلة» تأتي كنتيجة حتمية لهذه التسوية وهذا الشعور بالأمن.

ان «الجهاد الأكبر» للمقاومة يتجسد الآن في حياكتها، أولا، لرؤية وطنية شاملة مخصوصة لزمن السلم من حيث ايجاد بنية مفاهيمية متكاملة تقارب بها مستلزمات الوفاق الوطني، السيادة غير المرتهنة لأي كان غربا أو شرقا، الاصلاح السياسي البنيوي للدولة العادلة والقادرة والحرة، والنهوض والاعمار الاجتماعي والاقتصادي. وثانيا، لاطار «ثقافي سلمي، مدني»، يوازي «ثقافة المقاومة» ويتناوب معها والتي بدت نجاعاتها للعيان ابان الحرب الأخيرة. اطار يأخذ بعين الاعتبار حاجة المواطن للأمن الجماعي والفردي وللاطمئنان أيضا بأن فترات اللاحرب هي محطات حيوية لحفظ توازنه ورغده. في هذا الاطار الثقافي المدني يجد المواطنون مكانهم اللائق بهم وذلك دون اقصاء أو استعلاء.

الدائرة الفلسطينية، انها في قلب الحدث اللبناني ان شئنا أم أبينا. ان وجود «طائفة» فلسطينية ومسلحة على امتداد لبنان لهي مسألة اكبر من أن تغفل. كل ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة له وقعه وأثره لدى هذه «الطائفة» التي تغرس جذورا متشعبة من التعاطف والتعاضد داخل أكثر من مذهب في لبنان تجاهها. أضف الى ذلك، حتى ولو وضعنا جانبا كل تلك الشعارات التي ملّ منها العديد من اللبنانيين، فان فلسطين ـ الرمز تبقى، في لاوعينا جميعا، قمة التقاطع بين القداسة والنرجسية، بين الحنين الحالم والجرح الغائر. وبالتالي وان حاولنا قهر هذا المعيوش أو المتخيل وقبرناه في داخلنا فاننا نبقى عاجزين عن وقف تمدد أنينها في جماجمنا. والاحتلال لا يساعدنا بتاتا في هذه المسالة. فرغم كل محاولات الفصل السياسية والأيديولوجية بين لبنان وفلسطين فالاحتلال يلفهما بسوط واحد. فلو بقي شبر لبناني واحد تحت الاحتلال فانه كاف لتقريب الواحد من الآخر. فالاحتلال هو الذي يذكرنا بان لبنان وفلسطين يتقاسمان «الضرّاء»، ومن لا يريد هذا التقاسم فما عليه الا رفع سوط المحتل هذا.

ان مقاومة الاحتلال في لبنان أدت دورها كاملا بالتحرير غير الملتبس وهذا حتى باعتراف الخصم. وان ما كرسته عمليا تجاه القضية الفلسطينية ومنذ سنوات الى يوم «وعدها الصادق» قد غرز بصماته عميقا في جسد الاحتلال وصار محفورا في ذاكرة وقلوب الفلسطينيين.

لكن في مرحلة الهدوء ان تعامل المقاومة مع هذه الدائرة يجب أن يأخذ بالتأكيد بعين الاعتبار الحرص على الأمن والطمأنينة للداخل اللبناني. الا أن لبنان ومن خلال المقاومة، له دور قد يلعبه تجاه «فلسطيني الداخل» وذلك من خلال السعي الجاد للتخفيف من بؤر الانقسام والتوتر بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. ان قيادة المقاومة لها من الرصيد الشعبي والمعنوي هناك ما يؤهلها لأخذ المبادرات ليس من اجل الحرب وانما على الأقل من اجل تعزيز وحدة الفلسطينيين ووفاقهم وذلك من خلال مقترحات أو مشاريع توفيقية تسووية فيما بينهم. فلا شك بأن كل ما يرطب الأجواء الفلسطينية ينزل على لبنان بردا وسلاما. أما على مستوى فلسطيني لبنان فان المقاومة يمكنها أن تكون وسيطا موثوقا به بين المخيمات والمؤسسات الأهلية والرسمية وذلك من اجل تعميم الطمأنينة على الجميع عبر مبادرات سياسية واجتماعية تؤمن للدولة اللبنانية حقها في السيادة وتخرج الفلسطيني من بؤسه وعزلته وتحميه، وتضمن البقاء لحلم العودة لديه.

الدائرة العراقية، ان شبح العرقنة يحوم فوق رؤوس اللبنانيين وهذا ليس بظاهرة غير سوية، لان تركيبة البلد الأول تحاكي تركيبة الثاني، والقضايا الخلافية بين القوى هناك تأخذ تقريبا نفس الأبعاد للقضايا الخلافية هنا. بحيث أن قضية الاحتلال والموقف منه وقضية الدولة بعلاقتها مع محيطها العربي تأخذ نصيبا وافرا من لعبة التصارع. بالاضافة الى ذلك فان العراق يبقى في المتخيل العربي مركزا مكثف الرموز وملتقاها. بالنسبة للمواطنين السنة، فانه يرمز للتاريخ المجيد للأمة، ولخلافتها المتألقة، وبالنسبة للشيعة فانه موطئ الجماعة الأولي ومرقد المثال الأزلي. العراق يجسد في لاوعينا جميعا جرحا نرجسيا منفتحا على التاريخ، فمنذ سقوط بغداد اثر الهجوم الصليبي واحراقها من قبل المغول وهو يرمز في مخيلتنا الى أول هزيمة استراتيجية للحضارة الاسلامية وليس فقط للخلافة العباسية. لقد أسست عندنا هذه الهزيمة وضعية دفاعية ألفية ولم نخرج منها الى يومنا هذا. فالاحتلال الامريكي للعراق قد سمح بعودة المكبوت الاسلامي. فإذ بعاصمة الخلافة تنوء من جديد تحت الاحتلال، وبالتالي فان صورة العجز والاهانة تجددت وانحبس الحاضر في سواد الماضي المؤلم.

ان الاحتلال أراد من العراق الطوائف والمذاهب المتحاربة فيما بينها مثالا لنا جميعا، طريقا يجب اتباعه، وبالتالي فالعراق الحالي هو أيضا فاعل في الوضع اللبناني ويشده نحو التأزم والتشاحن. ومن يريد فصل ما يجري في العراق وبين حاضر لبنان ومستقبله هما كمن يحذو حذو النعامة. نعم وحدة العراق ووفاقه الداخلي هو تعزيز لوحدة ووفاق اللبنانيين. ان شموخ العراق الواحد المطمئن لحاضره ولغده وفي محيطه الطبيعي لهو بلسم لجراح التمذهب في لبنان. ولهذا فان اللبنانيين، من خلال مقاومتهم وخاصة قائدها والذي احتل مكانا كبيرا في قلوب العرب، عليهم الخروج من الحيادية والرجاء الصامت الى اخذ المبادرة والعمل الفعلي لوقف النزيف العراقي والحرب الأهلية هناك. لان للبنان المقاوم صورته النقية وصوته المحترم والمسموع لدى أشقائه العرب كافة وخاصة الفلسطينيين والعراقيين. فلنتصور معا بان يقوم السيد حسن نصر الله بمبادرة تدعو قوى العراق السياسية والاجتماعية لعقد مؤتمر «عزة العراق ووحدته» في بيروت وتحت عباءته. ان هذه المبادرة يجب أن لا تؤخذ كبلاغ حربي واصطفافي حاد ولكن كنداء محبة وعطف وأمل بوحدة العراق وشعبه بكل أطيافه وطوائفه. وأيضا كأمنية عملية لترسيخ منطق التسويات والتسامح بين فئاته المكونة له. كم هو ذو شأن مردود هذا على شعوبنا ان تحقق.

ان ساعة هذه المقاومة والتي حلقت عاليا في خيال العرب، قد دقت من اجل نقل خبرة الحرص على وحدة البلاد والوفاق الوطني الى من يحتاجها من العرب. ان حاجة الفلسطينيين والعراقيين واللبنانيين للوحدة وللوفاق لهي واحدة. والعمل لا بد أن يكون مثلث الأبعاد ومتداخلا بحيث أن الدفاع عن هذه الحاجة والذي هو عبارة عن آخر الطلقات في جعبتنا، يبدو دفاعا عن آخر مربع لوجودنا كأمة أو كحضارة. فمنذ سقوط عاصمة الخلافة بغداد ونحن نشهد تهاوي خطوطنا الدفاعية الواحد تلو الآخر. لقد أدمنّا وأدمانا هذا الدفاع التقهقري، بحيث ان فتشنا عما يلي هذا الدفاع الأخير عن وحدة أوطاننا الصغيرة، لوجدنا أن ليس ثمة شيء وراء الأفق سوى لهيب العدم.

* مدير مجلة «مدارات غربية» ـ باريس

مشروع الحكيم لتقسيم العراق إلى أقاليم طائفية كارثة محدقة ينبغي التصدي لها

علاء اللامي *

■ وأخيرا نجحت قائمة الائتلاف أو الطرف الرئيس فيها أي المجلس الأعلى بزعامة عبد العزيز الحكيم في إدراج مشروع قانون تقسيم العراق إلى أقاليم اتحادية على الأساس الطائفي في جدول أعمال مجلس النواب ناقص الشرعية.

قبل هذا «الإنجاز» المشؤوم بأيام طرح إبراهيم الجعفري فكرة إقامة إقليم اتحادي «فيدرالي واحد» للعرب الشيعة والسنة ولا يبدو أن الرجل قد طرح هذه الفكرة القديمة الجديدة من باب المناورة الشخصية أو لإيجاد متنفس الهدف منه تمشية مشروع الحكيم، بل يبدو أنه يرقى إلى مستوى الخطوة الاستباقية لكارثة قادمة قد يكون لدى الجعفري معلومات مفصلة عنها في حال تمرير مشروع آل الحكيم لتقسيم العراق طائفيا.

بالعودة إلى خلفية المشهد يمكن القول آن المشاريع المطروحة حاليا لتقسيم العراق إلى أقاليم ذات حكم ذاتي هي أربعة مشاريع نوجزها في العرض المبتسر التالي:

1 ـ مشروع إقليم الجنوب المؤلف من محافظات الناصرية والعمارة والبصرة وإقليم آخر للفرات الأوسط وثالث للمناطق الشمال غربية. هذا المشروع لم يطرح بهذا الوضوح والتحديد، ولكنه يفهم كمؤدى لمشروع الإقليم الجنوبي الذي يعارضه حزب عبد العزيز الحكيم بقوة لأنه يحرمه من السيطرة على نفط الجنوب ويساويه بمن يريد حرمانهم لأسباب انتقامية وطائفية في المناطق الشمال غربية، ويساند هذا المشروع حزب الفضيلة ذو الوجود الكثيف في البصرة خصوصا وبعض القوميين العربيين المرتدين على ماضيهم من أمثال باقر يأسين العضو السابق في القيادة القومية لحزب البعث / جناح سورية والذي تكرم عليه جلال الطالباني فعيّنه كمستشار شخصي له لشؤون «الفيدرالية».

2 ـ المشروع الثاني هو الداعي لإقامة إقليم من تسع محافظات في الجنوب والوسط الذي يضم ضمنا الفرات الأوسط والمدن المقدسة.

ويتبنى هذا المشروع بحماس محموم أقرب إلى الهلوسة حزب المجلس الأعلى كما سلفت الإشارة، فيما يتحفظ على توقيته التيار الصدري دون أن يرفضه رفضا مطلقا وبما ينسجم مع المبادئ الوطنية التي تكررها قيادته دائما، أما حزب الدعوة بفرعيه فموقفه مائع وضبابي ويبدو أن هناك أكثر من رأي أو تيار فيه ومنها التيار الذي يقوده رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري والذي يطرح بديلا آخر لنسمه المشروع الثالث.

3 ـ يدعو هذا المشروع القديم قدم فكرة قيام الإقليم الكردي ذاتها والذي تكرر طرحه مجددا على لسان الجعفري إلى تقسيم العراق الاتحادي إلى إقليمين كردي في الشمال وعربي يشمل السنة والشيعة وأبناء الأقليات في الجنوب والوسط والشمال الغربي. وهذا المشروع يرتضيه العراقيون في مناطق الشمال الغربي لأنه سيمنع حزب الحكيم وحلفاءه من الهيمنة على ثروات العراق النفطية في الجنوب وترتضيه أيضا جماهير واسعة في الوسط والجنوب ممن لم تصادر الأحزاب الطائفية عقولهم ووعيهم الوطني حتى الآن.

4 ـ المشروع الرابع والذي يطرحه البعض والذي لا رواج له حاليا، هو مشروع يجعل من المحافظات العراقية أقاليم. أي أن كل محافظة تكون إقليما اتحاديا قائما بذاته. وهذا المشروع يذكرنا بمشروع النظام اللامركزي للمحافظات. ويبدو أن غالبية القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية تعتبر هذا المشروع غير قابل للتطبيق لأنه سيبقي الأوضاع على ما هي عليه.

تلك هي المشاريع المطروحة لتقسيم العراق الاتحادي إلى أقاليم. وإذا ما تذكرنا بأن الدستور العراقي يجيز لكل ثلاث محافظات فما فوق تأسيس إقليم اتحادي سنرى أن العلة هنا أي في الدستور الذي فبرك في الليلة الظلماء وسلق سلقا على نار لصوصية من قبل خبراء اشتغلوا تحت إشراف الاحتلال الأجنبي وبالضبط في المادة التي تتحدث عن أسس قيام وتشكيل الأقاليم.

لماذا؟ لأن هذه المادة لا توضح الأساس الذي تقوم عليه الأقاليم، بل تركت الأمر سائبا أو لنقل غامضا: ففي معرض الكلام على أسس تشكيل الإقليم الاتحادي تطرح هذه المادة أساسين هما الأساس الجغرافي والثاني هو التاريخي. الأحزاب والمليشيات القومية الكردية كانت تطالب بأكثر من ذلك أي باعتماد الأساس القومي ولكن سلطات الاحتلال حسمت الأمر حينها وقيل لتلك الأحزاب: يمكنكم تفسير العامل التاريخي بأنه هو نفسه العامل القومي! أما الأحزاب الطائفية الشيعية وبخاصة حزب المجلس الأعلى فهو من حيث الشكل يرفع راية العامل الجغرافي الذي يجمع بين المحافظات التسع ولكنه في العمق والمضمون يعتمد على الأساس الطائفي. لتأكيد هذه الحقيقة نطرح سؤالين على أصحاب هذا المشروع:

أولا لماذا ترفضون أن تنضم المحافظات الغربية الملاصقة للمحافظات التسع والتي ترتبط بها جغرافيا وتاريخيا؟

وثانيا: هل يوجد مائز أو فارق أو عامل يجمع بين المحافظات التسع التي تريدون جمعها في إقليم غير غلبة الانتماء الطائفي الشيعي ووجود النفط والغاز؟

نعم شكليا يرفع حزب المجلس الأعلى العامل أو الأساس الجغرافي أما عمليا فإن هذه الدعوة الشيطانية لإقامة إقليم التسع محافظات في الجنوب والوسط هي دعوة طائفية رجعية لأنها تمزق النسيج المجتمعي الوطني أولا، ولأن الغرض المركزي منها انتقامي ومرفوض يبتغي معاقبة وحرمان ملايين العرب العراقيين في الشمال الغربي من حصتهم من ثروات وطنهم لا لشيء إلا لأنهم من طائفة أخرى وهذا أمر مستهجن ولا أخلاقي تماما يليق بالطائفيين المتخلفين حضاريا وهو مشروع متخلف أيضا إذا نظر إليه بعيون من يعيشون في القرن الحادي والعشرين وليس في عهود الانحطاط المملوكية وصراعات العشائر والطوائف .

لقد نجحت مجموعة الحكيم البرلمانية في إدراج مشروعها الطائفي المسموم وينبغي اليوم على كافة القوى العراقية المتمسكة بوحدة العراق وتاريخه وحضارته ومستقبله العمل الجاد والعميق والمخلص والبعيد عن روح الاحتكار والفردانية والصفقات، ينبغي اليوم على هذه القوى العمل بقوة داخل وخارج البرلمان ناقص الشرعية وتشكيل تحالف سياسي جبهوي وطني شامل من أجل إحباط مشروع آل الحكيم الطائفي الرجعي واستبداله على الأقل بمشروع أقل خطورة كمشروع «الإقليم العربي الواحد» الذي يضم جميع محافظات الجنوب والوسط والشمال العربي وتجعل مدينة كركوك إقليما اتحاديا خاصا يرتبط بالعاصمة الاتحادية بغداد كالإقليمين الآخرين الكردي في الشمال والعربي في الوسط والجنوب والشمال الغربي.

كلمة أخيرة بخصوص قضية كركوك: تحاول قيادات الأحزاب الكردية القومية التحرك على طريقة حزب آل الحكيم، وبذات التكتيكات مستندة على قاعدة الدستور الذي سُن في عهد الاحتلال بهدف إلحاق كركوك بإقليمها الخاص.

وهناك كلام كثير ما زال يدور في الكواليس عن صفقة سياسية سرية تجمع بين حزب المجلس الأعلى وحلفائه وبين الأحزاب القومية الكردية يتعهد بموجبها الطرف الأول بتسهيل سلخ كركوك عن العراق وإلحاقها بالإقليم الكردي مقابل أن يصوت النواب الأكراد لصالح مشروع تقسيم العراق إلى أقاليم طائفية ولكن يبدو أن هذه القيادة للأحزاب القومية الكردية «ذكية» أكثر مما يجب كسائر القيادات «القومجية» في الشرق الأوسط! فهي وبقصد أو بدونه تربط عنق الطموحات القومية المشروعة للأمة الكردية بحجر رحى ثقيل اسمه كركوك، كيف ذلك؟

لنفترض جدلا أن الأحزاب والمليشيات القومية الكردية نجحت بمساعدة الاحتلال وحلفائها الطائفيين كحزب آل الحكيم في سلخ كركوك المتعددة القوميات والأديان من العراق، فهل يمكنها بعد ذلك الترويج أو الدفاع عن فكرة حق تقرير المصير الكردي مع باقي أجزاء كردستان في تركيا وإيران وسورية؟

وماذا ستفعل بما يقرب من نصف سكان كركوك من العرب والتركمان؟

هل ستأخذ الجميع معها إلى دولتها الكردية القومية ؟ هل «ستكردهم» بالقوة على الطريقة الصدامية في تعريب كل عراقي حتى ولو كان اسمه نبوخذ نصر، أم ترحلهم إلى العراق العربي؟

في حال أخذت الميليشيات القومية الكردية بالخيار الأخير وهجرت العرب والتركمان من مدينتهم كركوك فعلينا أن ننتظر رؤية جلال طالباني ومسعود برزاني في قفص محكمة لاهاي الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب والتطهير العرقي بعد بضعة أسابيع وربما بضعة أيام لا أكثر.

* كاتب من العراق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com

أمْركَة الألفية الجديدة: استراتيجية الديمقراطية والحرب الاستراتيجية

محمد أنوار محمد*

■ الرّبطَ المقصودُ، زمنياً وموضوعياً، بين الخُطب البُوشيّة المُتعلقة بذكرى 2006/9/11 والتقرير الصّادر عن البيت الأبيض «الاستراتيجية القومية لمحاربة الارهاب 2006/9/5 وبين خطاب جيمس بيرنز وزير الخارجية الأمريكي في 6 ايلول (سبتمبر) 1946 بشتوتغارت الألمانية (المُمهّد لمشروع جورج مارشال والداعي الى التخلي عن الانعزالية)، يؤكّد على ثوابت السياق الاستراتيجي العالمي الجديد الذي تريد أمريكا بناءَهُ مُنذُ خطاب بيل كلينتون عنْ حالة الأمة سنة 1999 المُتحمّس لانجاز «قرن أمريكي» آخر (استعمالُ «قرن أمريكي» لم يكن صُدفوياً، فقد كان يحيلُ الى مقال هنري لاس «قرن أمريكي» المنشور في مجلة «الحياة» سنة 1941 الذي أثار نقاشا واسعا حينئذ)، وخُصوصا بعد أحداث 11 ايلول (سبتمبر) التي «شرعنَت» المُهمة الأمريكية. ثوابتُ مُتضمنةٌ في الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2004–2009)، و«استراتيجية الأمن القومي» (2006). ينتصرُ هذا الربط صراحةً للتقاليد الترومانية (المعروف بجمعه بين المثالية والواقعية القاسية كتدمير المدينتين اليابانيتين)، ويرسم ملامح «فن الحكم» الأمريكي في «الأزمنة الاستثنائية». ملامح ألفية أمريكية جديدة عبر استراتيجية الديمقراطية والحرب الاستراتيجية.

ويبدو أن تدعيمَ الديمقراطية يُعبّر عن نهج أسلوب قدْ يُفضي الى الهيمنة (بالمعنى الفيبيري الذي يحيل الى فُرصة ايجاد من هُمْ على استعداد للخُضوع لنظام ما، وتتأسس الطاعة على اعتراف الخاضعين بشرعية هذا النظام). هذا الأسلوبُ يندرجُ في اطار «حرب الأفكار»، الموجهة الى فك «العزلة السياسية» عن الشّعوب والقضاء على مُبررات «أعداء الحرية». ويميلُ الخطاب الأمريكي، ظاهريا، الى فكرة «الديمقراطية النابعة من قوة الدفع الداخلية»، مع ترك الحرية للدول في تحديد «معدّل السّرعة المُناسب» والاكتفاء بالدّعم والمُساعدة والمُتابعة. وهذا، تبعا لنفس الطّرح، سيُفضي الى ايجاد «الكُلّ» المتمتع بحقوقه (الحرية، الرخاء، الأمن) الضّروري لتثبيت أسس عالم «آمن» خال من «الراديكالية والكراهية»، يكون جسرا لتجسيد الأهداف الاستراتيجية الكُبرى للولايات المتحدة الأمريكية: الهيمنة.

استراتيجية دَمقْرطة الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، في المدى البعيد، تهْدف الى القضاء على الخصم. وهي تتضمنُ فكرة اعادة بناء «السياسي» في الدول المستبدة (اعادة صياغة الوجود الجماعي، اعادة توزيع الموارد، تحديد جديد لعلاقات القيادة والخضوع...). اعادة بناء متدرجة ومتأنية ستوجدُ بُنية تحتية معنوية (حكم القانون، حرية التعبير، حرية الصحافة...) ستفضي، هي بدورها، الى تذويب جليد الأنظمة الاستبدادية القائمة (التسلط، الاقتصاد المراقب، والأسواق المغلقة...). هكذا، تبعا لهذا الطرح، ستتأسس الدول الديمقراطية التي لن «تحبُل» بالراديكالية والكراهية.

هذا يبدو الرّهان الأساسيَ لتمويل الديمقراطية الذي يستند الى معايير ونماذج جديدة لتقديم المساعدة والمنح (حساب تحدي الألفية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البنك الدولي، صندوق المشاريع المتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان..)، ولمأسسة الحوار الاستراتيجي حول الديمقراطية (منتدى المستقبل، مبادرات الشراكة، الحركة العالمية من اجل الديمقراطية، شبكة الديمقراطيين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، صندوق الاعلام في الشرق الأوسط..). الأنظمةُ المستبدة مُدركة أن العملية لا تلامس حاليا البُنية الداخلية لسُلطتها وتتطلب زمنا طويلاً. لذلك ستحاولُ من جهتها، على ما يبدو، اخضاع القطرات الديمقراطية لاستراتيجيتها في ضمان الاستمرارية والخروج بأقل قدر من الخسائر: ان الأمر يتعلق بمقاربة على المدى البعيد. ويكفي الأنظمة المستبدة أن تعرفَ كيف تدبر هذا الزمن، وتُكيفَ «الديمقراطية الفعالة» التي تريدها واشنطن مع «استبداد كامن»، بدل الاستبداد الظاهر. هذا قد يخفّفُ من الاحراج الايديولوجي للولايات المتحدة المتمثل في دعم الديمقراطية والقضاء على خصومها الذي يجبرها على التحالف، مرحليا، مع أنظمة غير ديمقراطية.

استراتيجية الديمقراطية (الطبعة الأمريكية) لن تُحقق القرنَ الأمريكي لوحْدها. يجب، تبعا للتصور الأمريكي، دعمها بحرب استراتيجية غير محددة زمنيا ومكانيا. مفتوحة على آفاق لانهائية. حربٌ عسكرية، لكنها تعتمد أيضاً الأساليب المالية والدبلوماسية والاستخباراتية. حربٌ هجومية ضد عدو لا يمكنُ معرفةُ تحركاته. عدو يعتبرُ «مزيجا من تنظيمات وشبكات وأفراد» يجد دعما من دول وكيانات أخرى هي نفسها، عند الحاجة، تصبحُ أنظمة فرعية للعدو المنظور اليه كنظام كُلي (من وجهة نظر معاكسة يرى البعض في الامبراطورية الأمريكية «قيد الطبع» نظاما امبرياليا كليا يسعى الى اقامة أنظمة امبريالية فرعية...المقاربة تقريبا متماهية ومتضادة في آن واحد). هكذا في نظر أمريكا يمكنُ أن تتوسع دائرة العدو، لأن «طبيعتهُ متغيرة». كلّ منْ يقف أمامَ الطموح الأمريكي للزعامة المنفردة للعالم قد يُصنف كـ«عدو».

ان الحرب الاستراتيجية تعتمد أساساً على القوة (بالمعنى الفيبري، ويحيل الى فرصة تغليب الارادة حتى ضد مقاومات، والخُضوع يُنتزع انتزاعا). وان لم يخضع يدمّر نهائيا أو، في الحد الأدنى، اصابته بالشلل الاستراتيجي (عدم القدرة على الفعل). واذا لم تتمكن أمريكا من انجاز أهدافها الاستراتيجية (جعل الآخرين يتبنون أهدافها)، فهي ستتمكن من الضغط «المتواصل» و«المنتظم» على خصومها بعيدا عن ترابها الوطني. أكبر دليل على محدودية اللجوء الى القوة العسكرية هو فشل الاختبار العراقي في التحول الديمقراطي. لكنْ لنْ يمنعها هذا الفشل منْ خوض حروب أخرى في المدى المُتوسط.

فشل الاختبار العراقي قد يدلّ على أن أمريكا تعرفُ أنّ ارادتها وتحركاتها مُنفردة لا يمكنُ أن تحقق لها الأهداف الاستراتيجية. لهذا ستحتاج الى منْ يساعدها في انجاز المُهمّة. وهؤلاء المساعدون سيأخذون مسميات متعددة (شركاء، حلفاء، أصدقاء...)، كما ستكون مرغمة على تقديم تنازلات وملاءمة تحركاتها مع تصورات متناغمة أو متكاملة في اطار هندسة ما للعلاقات الدولية كـ«الأمن الجماعي المشترك» مثلاً. حتما ستكون أمريكا كثيفة الحضور في العالم وأثر أقدامها (القواعد العسكرية، الشركات الكبرى..) في كل مكان، لكنْ حتما لن تقدرَ على التحكم في مصير هذا العالم، لأن الديمقراطية الحقيقية ستمنعُها من ذلك.

* باحث من المغرب.

مستقبل الشرق الاوسط ستحدده ايران وتركيا واسرائيل

د. محمد عجلاني*

■ بعد ان سادت مصر كلاعب اقليمي في سنوات الخمسينات والستينات والسبعينات حيث كان سفراء عبد الناصر يقومون بأدوار كبيرة في عواصم دول المشرق العربي ويدخلون حتى في اسرار كواليس ودهاليز السلطات السياسية في دمشق وبيروت وبغداد، وبعدها حاول كل من حافظ الاسد وصدام حسين ملء هذا الفراغ الناصري بدون جدوى، حيث غرق كل منهما في نزاعات هامشية همشت دور كل واحد منهما وانهتنا الى هذا الوضع المأساوي الذي نعيشه الان.

اليوم نعيش صراع في هذه المنطقة، بين دول غير عربية وهي ايران وتركيا واسرائيل، لملء فراغ اقليمي والمنطقة تعيش حاليا هذه المناوشات والمنازعات واللاعب الايراني يملك نقاط قوة كما يملك نقاط ضعف، ونبدأ بنقاط القوة وهي:

1 ـ ايران تزوجت هموم ومشاكل المنطقة، ودخلت الان كلاعب متعاطف مع قضايا العرب والاسلام في النزاع مع اسرائيل.

2 ـ ايران امدت بالمال والسلاح الحركات الوطنية وهي الان في موقع حليف كبير لحزب الله وكذلك حركة حماس.

3 ـ تعتمد ايران على الديمغرافيا وعلى الشيعة العرب وهي الان في موقع يسمح لها بممارسة تأثير كبير يمتد من العراق حتى دمشق بدون ان ننسى دول الخليج والبحرين بشكل خاص.

اما نقاط الضعف فهي:

1 ـ يتم محاربة ايران والسياسة الايرانية على اساس المذهب الديني من بعض العرب الذين لم يعجبهم دخول ايران الى قلب النزاع العربي ـ الاسرائيلي وهم بهذا يفرقون بين اسلام واسلام آخر، وتملك هذه الدول قدرة الازعاج والمضايقة.

2 ـ ان دخلت ايران جوهر الصراع مع اسرائيل الا انها ليس لها حدود مباشرة مع هذه الدولة ولذلك فهي تدعم حلفاء لها ان كان حزب الله او سورية وهي الان في وضع صعب، لان تطورها النووي وصناعتها في هذا المجال اصبحت تحت التهديدين الامريكي والاسرائيلي، ونحن نخشى ان يتم تجحيم دورها عبر اضعاف حلفاءها اولا، ومن ثم توجيه ضربة عسكرية اليها ثانيا.

اما تركيا التي غادرتنا كدولة خلافة اسلامية مع حروف عربية وطربوش تعود الينا كدولة قومية مع حروف لاتينية و؟ اوروبية، والعودة التركية للمنطقة تأتي بسبب تحفظ اوروبا تجاه الانضمام التركي اليها، وكذلك عدم التحمس التركي وخاصة من طرف رجال الاعمال الاتراك للانضمام لأوروبا لان ذلك اثمان باهظة. وهي تملك نقاط قوة تؤهلها لهذه العودة ومن اهمها:

1 ـ الثروة المائية، ونحن نعرف مدى حاجة المنطقة لهذه الثروة، وخاصة ان المنطقة مقبلة على نقص كبير في المياه لدرجة العطش، وتركيا تملك هذا المفتاح ونتمنى ان لا تستخدمه كسلاح مساومة وخاصة مع الاخوة العرب.

2 ـ تملك تركيا قوة عسكرية لا يستهان بها معطاة من الحلف الاطلسي تسمح لها بالانتشار السريع وبشكل تقني وفعال.

3 ـ تملك تركيا الديمغرافيا وهناك تركمان واتراك في العراق وحتى في سورية ولكنها لم تستخدم لحد الآن هذا المد البشري كسلاح او كعامل تأثير.

اما نقاط ضعف تركيا فهي:

1 ـ تركيا انفصلت ثقافيا عن المنطقة، واختارت العلمانية وغيرت اسلوب تعاملها مع هذه المنطقة، وربطت نفسها بمعاهدات مع دول خارج هذه المنطقة، ولذلك فهي بحاجة الى عودة ثقافية الى روح وجسد وتاريخ هذه المنطقة.

2 ـ لتركيا ارتباطات مع اسرائيل وهي ارتباطات ليست ديبلوماسية فقط، وانما عسكرية، وهذه الارتباطات ستكون محل نزاع بين تركيا وبعض دول الجوار، ونخشى ان ندخل في التفاصيل وننسى الجوهر، اي ان ندخل مع تركيا في نزاعات بسبب هذه الارتباطات وننسى قضية الاراضي العربية المحتلة ومعاناة الشعب الفلسطيني، وسياسة اسرائيل العدوانية.

3 ـ لتركيا مشاكل مع الاقليات الدينية والعرقية لهذه المنطقة، اكراد ارمن، طوائف دينية غير سنية، ونتمنى ان تكون هذه العودة عبر بوابة المصالحة النهائية بين تركيا وشعوب هذه المنطقة.

اما بالنسبة لاسرائيل فهي انت كجسم غريب وسترحل كجسم غريب، فجميع ارتباطاتها ومعاهدها وتحالفاتها خارج حسم هذه المنطقة، اقامت هدنة سلمية مع بعض الدول العربية، بدون ان تدخل الى قلوب وروح الشعوب العربية وهي تعيش على ساسة القمع والعصا والتخويف والترهيب، لم تستطع ولن تستطع اذا بقيت على هذه السياسة ان تكون جسم وجسد في هذه المنطقة، وهي تعيش على سياسة يا قاتل يا مقتول. وعلى مقولة الجيش الذي لا يقهر ولكن الى متى؟

على كل حال، فأولى ان يحدد مستقبل ومصير هذه المنطقة بشكل سلمي وان لا يكون ذلك على حساب البعض وبطرق تميل اكثر الى المصالح الاسرائيلية والامريكية، نحن لا نريد لتركيا ان تتصادم مع ايران على زعامة المنطقة، لان ذلك سيخدم اسرائيل ولا نريد لايران ان تدخل في نزاعات مع دول اخرى ليست لصالح العرب والمسلمين.

نحن نريد للعودة التركية ان تكون معنا وليست ضدنا، مع حقوق العرب والمسلمين في استعادة اراضيهم المحتلة، وليست مجرد ساع بريد او ناقل للرسائل، ان يكون لتركيا دور مع ايران وليس ضد ايران، المنطقة بحاجة لسلم ولتعاون جميع الاطراف، وهذا السلم لن يتحقق